موقف (حزب الليكود) من مبادرات السلام العربية

محمد فايق عبد العزيز عزيز

الملخص:

بحثت هذه الدراسة في خمسة محاور رئيسية تتعلق بموقف (حزب الليكود) من مبادرات السلام العربية، حيث تناول المحور الأول العوامل السياسية التي ساهمت في نشأة (حزب الليكود)، وبحث المحور الثاني شروط (حزب الليكود) للسلام مع الدول العربية، وتناول المحور الثالث موقف الحزب من جامعة الدول العربية، وناقشت الدراسة في محورها الرابع موقف الحزب من اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، وتناول المحور الخامس والأخير موقف الحزب من المبادرة العربية للسلام.

وفي سياق تلك المحاور هدفت هذه الدراسة إلى معرفة شروط (حزب الليكود) للسلام مع الدول العربية، وموقفه من جامعة الدول العربية، ومن اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، ومن المبادرة العربية للسلام.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عبر جمع الحقائق والبيانات والمعلومات التي تعمل على توصيف موقف (حزب الليكود) من مشاريع ومبادرات السلام العربية لتسوية القضية الفلسطينية، والصراع العربي- الإسرائيلي.

خلصت الدراسة إلى أن استراتيجية (حزب الليكود) المتعلقة بالتعامل مع مبادرات السلام العربية والدولية تتضح بأن (حزب الليكود) الإسرائيلي سلك طريق الصد والرفض المطلق للمبادرات والمشاريع المتعلقة بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي- الإسرائيلي، وعلى الجانب الآخر فإن حكومة (حزب الليكود) تقوم بالتملص من أية محاولات لصنع السلام مع الفلسطينيين، خاصة عن طرق الهروب للأمام باتجاه الانتخابات المبكرة التي يقوم بها الحزب باستمرار.

Abstract:
This study examined five main themes related to the Likud Party's position on Arab peace initiatives, The first axis dealt with the political factors that contributed to the emergence of the Likud Party, The second axis discussed the terms of the Likud party for peace with Arab countries, The third axis dealt with the party's position on the Arab League, The study, in its fourth axis, discussed the party's position on the Camp David Accords in 1978, The fifth and final axis dealt with the party's position on the Arab peace initiative.
In this context, the aim of this study was to find out the terms of the Likud party for peace with the Arab countries, And it position on the League of Arab States, Camp David Agreement in 1978, And the Arab Peace Initiative.
The study used the descriptive analytical approach by collecting facts, data and information that characterize the Likud party's position on Arab peace projects and initiatives to settle the Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict.
The study concluded that the Likud Party's strategy of dealing with Arab and international peace initiatives shows that the Israeli Likud Party has taken the path of absolute rejection of the initiatives and projects related to the final settlement of the Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict, On the other hand, the Likud government is evading any attempts to make peace

with the Palestinians, especially by escaping forward towards the party's early elections.

المقدمة:

آمن (حزب الليكود) أن السلام بين اليهود وباقي الشعوب يحدث من خلال مكانة إسرائيل وقوتها سياسياً وعسكرياً، والاعتراف بحق اليهود على أرضهم التاريخية، وجعل ذلك أساساً مركزياً في أي مشروع للسلام، وسيتم في هذه الدراسة معرفة العوامل السياسية التي ساهمت في نشأة (حزب الليكود)، وموقف الحزب من التسوية السياسية مع الدول العربية من خلال التعرف على موقفه من شروط السلام معها، وكذلك موقف الحزب من مشاريع الحلول السياسية مع الدول العربية، ومن اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بالنظر إلى المحاور الأساسية والتساؤلات التي حاولت الدراسة معالجتها والإجابة عنها، فيما يتعلق بموقف حزب الليكود من مبادرات السلام العربية وصولاً للإجابة عن التساؤل الرئيس المتمثل بمعرفة:

ما هو موقف (حزب الليكود) من مبادرات السلام العربية؟

وسيتم الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي للدراسة من شروط الحزب للسلام مع الدول العربية، وموقفه من جامعة الدول العربية، ومن اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، وأخيراً موقف الحزب من المبادرة العربية للسلام.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي عملت على الكشف عن موقف (حزب الليكود) من مبادرات السلام العربية ، وتحليله وتتبعه، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على كل مما يأتي:

١- معرفة العوامل السياسية التي ساهمت في نشأة (حزب الليكود).
٢- رصد شروط (حزب الليكود) للسلام مع الدول العربية.
٣- القاء الضوء على موقف الحزب من مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

٤- توضيح موقف الحزب من **من جامعة الدول العربية**.
٥- تقديم قراءة علمية لموقف الحزب من **اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م**.
٦- الكشف عن موقف الحزب من المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢م.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

١. تكمن أهمية الدراسة أولًا في الموضوع الذي تعرَّض له الباحث بالدراسة، من حيث ملامسته لقضية حساسة ترتبط بمستقبل عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.
٢. تنبع أهمية الدراسة–أيضًا- في كون الدراسةُ تأتي استكمالًا لدراسات سابقة تناولت مواقف الأحزاب السياسية الإسرائيلية من مبادرات السلام العربية للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي- الإسرائيلي.

منهجية الدراسة:

راعى الباحث التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية للمنهجين الاستقرائي والاستنباطي اللذين استعان بهما الباحث في دراسته، كما استند الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك عبر جمع الحقائق والبيانات والمعلومات التي تعمل على توصيف موقف (حزب الليكود) من مبادرات السلام العربية للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي- الإسرائيلي.

أولاً: العوامل السياسية التي ساهمت في نشأة (حزب الليكود)

كانت حرب تشرين عام (١٩٧٣م)، زلزالاً حقيقياً للنظام السياسي في إسرائيل فقد اهتزت ثقة الإسرائيليين بقادتهم العسكريين، واعتبر الرأي العام الإسرائيلي الكارثة الحقيقية الناشئة من مسئولية حكومة (حزب العمل) وهي كارثة برهنت كونها حافزاً قوياً لتوجيه الانتقادات للسياسات والأسلوب والروح والأهم من هذا فإن الحرب أقنع الكثيرين من اليهود السفرديم بترك (حزب العمل) وانخفضت نسبة أصوات اليهود والسفوديم الأعضاء في (تجمع العمل) عام (١٩٧٣م) ، حوالي (٢٠%) من نصف عدد أصوات اليهود السفرديم إلى الثلث[١].

كما أصابت هيبة القيادة التاريخية لإسرائيل بهزة عنيفة امتدت هذه القيادات سلطتها في الإيحاء للرأي العام وأدت إلى انتقاد سياساتها الخارجية وأثبتت عجزها عن مواجهة الأحداث والمثال الواضح في هذا المجال اهتزاز الثقة بقيادة (الماباي) متمثلة في (مائير ودايان وايبان) ممثلاً بعد أن كان (دايان) يمثل البطل القومي فقد انخفض شعبيته من ٥٨% في شهر يونيو حزيران (١٩٧٣م)، إلى ٢% في نوفمبر تشرين ثاني في نفس العام[٢].

أما الحصيلة السياسية الأكثر أهمية التي أعقبت حرب تشرين (١٩٧٣م)، فهي بروز وتأسيس (حركة الديمقراطية للتغيير) (داش)، واستقطابها لعناصر عديدة لها جذور في (حزب العمل) ومنافستها (للمعراخ) على جزء كبير من قاعدته الانتخابية.

وكان هدف هذه الحركة منذ البداية إشغال مكانة حزب مركزي بحيث يشكل الكفة المرجحة لائتلاف حكومي يميني حيث كان واضحاً منذ البداية أن يثار العمل كان لن يشكل الائتلاف الحكومي ذلك أن سقوط التجمع كان مفروغاً منه بسبب التدهور الاقتصادي والاجتماعي والخلقي في إسرائيل وبشكل خاص الوضع الأمني والسياسي الذي بات يقلق الكثيرين خصوصاً بعد حرب تشرين (١٩٧٣م)، كما عرض (الليكود) على (الحركة الديمقراطية للتغيير) (داش) أثناء المفاوضات للدخول إلى حكومة مناحيم بيجن[٣].

إضافة إلى ذلك أن إسرائيل فقدت صورتها وشعبيتها أمام دول العالم بأنها الدولة التي لا تقهر واتضح للإسرائيليين أن مسألة الأمن في إسرائيل ضعيفة، ومن هنا بدأ الإسرائيليون يميلون إلى الاحتفاظ بالأراضي المحتلة عام (١٩٦٧م) ، ذلك أن حرب تشرين وما أسفرت عنه من نتائج على الصعيد العام وما تلاها من اتهامات بالتقصير شكلت ضربة قوية للنهج الذي كان سائداً وللثلاثي الذي كان يقود الحزب آنذاك وأدى الضغط الشعبي الذي أعقب الحرب إلى إفساح المجال أمام العناصر المناهضة لنهج (دايان) و(جولدا) و(جليلي) للتحرك ثانية وأخذ زمام المبادرة[٤].

وانتهز (الليكود) هذه الفرصة وأخذ يؤكد على عدم الانسحاب من الضفة والقطاع كما أخذ يشجع الاستيطان في الخليل ونابلس، وقد جرى التأكيد في برنامج (الليكود)

السياسي لانتخابات (الكنيست) الثامن والتاسع على سيادة إسرائيل على المنطقة الممتدة ما بين البحر ونهر الأردن وعلى أن أرض إسرائيل هي للشعب اليهودي فقط وعلى رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض إسرائيل المحررة(٥).

وبغض النظر عن الاعتبارات الكثيرة التي أبعدت التجمع العمالي (المعراخ) من السلطة في إسرائيل وساهمت في صعود (الليكود) فإن مواقف (الليكود) المتصلبة بالنسبة للاستيطان في الأراضي العربية كانت أحد العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات في أماكن الاستيطان الجديدة بنسبة ٨% (٦).

وبهذا يتضح بأن الشارع الإسرائيلي أخذ يغلب عليه طابع التعصب المدفوع بالتوسع الاستيطاني ونتيجة لذلك ولدت (حركة جوسن ايمونيم) تتويجاً لهذا الاتجاه، وقد استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة أن تستقطب أعداداً هائلة من الشباب الإسرائيلي المتطرف والمدفوع بالأيدلوجية المتعصبة والأحلام الدينية النابعة من التوراة (٧).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأوضاع الحزبية الداخلية قبيل انتخابات (١٩٧٧م)، قدمت الدفعة الأخيرة لسقوط العمال في تلك الانتخابات فحتى ذلك الوقت كان التصدع في (حزب العمل) قد وصل إلى قمته خصوصاً بعد أن فقد (شاريت) مروراً بين (ديفيد بن جوريون) و(أشكول) وانتهاءً (بمئير) وصلت محلهم مجموعة من الصبية الكبار من أمثال (بيرس) و(رابين) و(ألون) الذين لم يستطيعوا قيادة معسكرهم بل انهمكوا في الخلافات فيما بينهم(٨).

والراجح أن التفسير المعقول لهذه الظاهرة على مستوى الجماعات وعلى مستوى الأفراد في إسرائيل كامن في ظروف وملابسات نشأة الدولة اليهودية وقيامها فالأجيال الأولى من زعماء إسرائيل السياسيين وقيادتها العسكريين وحتى الرجال الذين برزوا في مجالات العمل الحكومي والنشاط الاقتصادي والتوجيه الفكري كلهم مهاجرون عن أوطان متعددة ومن خلفيات متباينة وبأمزجة لم يرفضها مناخ عام سائد يرمى بالتراكم التلقائي أصولاً في التعامل بين الناس وتقاليد تنظيم العلاقات داخل بلد جديد يتسابق كل من وصلوا إليه نحو النفوذ والسلطة ومواقع النفوذ والسلطة فيه بالضرورة ضيقة ولا

تحتمل ذروتها ولا حتى سفوحها غير مواقع محصورة تسكن فيها الأحزاب(٩).
وكان للأحزاب الدينية دوراً سياسياً هاماً في صعود (الليكود) الذي كما هو معروف أحزاب غير دينية بالرغم من كونه دوراً غير مسيطراً فعند تشكيل حكومة (الليكود) (١٩٧٧م) ، تضمن الاتفاق الائتلافي الذي وقع مع (حزبي المفدال وأجودات يسرائيل) تنازلات عديدة للأحزاب الدينية فمن أصل ٤٣ مادة تضمنها الاتفاق الائتلافي هناك نحو٣٣ مادة تتعلق بالشؤون الدينية مثل التهويد وفقاً للشريعة والخدمة العسكرية للفتيات وقانون الإجهاض وحرمة يوم السبت الخ، وإلى جانب الضرورات الائتلافية والسياسية فإن (حركة حيروت) أكثر أحزاب (الليكود) اقتراباً من الأحزاب الدينية حيث أن الدين يشكل أحد مرتكزاتها الأيديولوجية(١٠).
كما تضطلع الأحزاب الدينية بدور سياسي خطير وهو تجديد وخلق شباب صهيوني يؤمن بالأيديولوجية الصهيونية إلى جانب التأكيد على دورها الاستيطاني والتوسعي من خلال المظاهرات الاستيطانية التي تجلت في أعمال جماعات دينية مترفة مثل (جوش أمونيم) سنة (١٩٧٣م) ، و (حركة أرض إسرائيل) (١٩٦٧م) (١١).
وعلى صعيد المشاركة في الحكم فقد تمثلت الأحزاب الدينية فيه منذ تأسيس الكيان الصهيوني سواء مجتمعة أو على انفراد لأن موازين القوى داخل الكنيست الإسرائيلي كانت تفرض بصورة عامة تحالف عدة أحزاب لتشكيل الحكومات من ناحية بالإضافة إلى حرص الأحزاب الكبيرة على عدم استبعاد التيار الديني عن الحكم لضرورات تتعلق بعلاقات الدولة بالجاليات اليهودية في الخارج (١٢).
إضافة إلى كون إسرائيل نفسها تضم قطاعاً كبيراً من جماهير المتدينين الذين يبلغون حوالي ثلث السكان(١٣)، والأحزاب الدينية في العادة تنتهز الأزمات الحكومية التي تحدث وتطالب بامتيازات واسعة خاصة عند التصويت على ميزانية الحكومة، ويظل سعي كل من حزبي (الليكود) و(العمل) وراء الأحزاب الدينية هومن أجل تأمين الأكثرية في (الكنيست) وتشكيل الحكومات الائتلافية وإضعاف الخصم الآخر لذا نرى أن أي بادرة لقيام وحدة وطنية بين الحزبين الكبيرين (الليكود) و(العمل) هي ضروربة لهذه الأحزاب وتهميش لفاعليتها في إيجاد دور لها في الحكومات، ومهما

عظمت مطالبها تظل الأرخص ثمناً في لعبة تشكيل الائتلافات الحكومية لكون مطالبها مقصورة على الجانب الاجتماعي الديني ومحصورة ضمن إطار السياسة الداخلية الإسرائيلية.

وعلى مستوى الإطار السياسي الدولي هناك عوامل أساسية منها تغيير الإدارة الأمريكية التي راهن عليها (رابين) وذهاب (كيسنجر) الذي لعب الدور الأساسي في تحديد مسار التسوية السياسية في المنطقة ومن المؤكد أن إدارة (كارتر) تتحمل المسؤولية الأولى عن سقوط (رابين) إثر فشل محادثاته في واشنطن عشية الانتخابات العامة وفي تلك الزيارة لم يستطع (رابين) التعامل مع التغيير الشكلي في أسلوب (كارتر) لحل النزاع في الشرق الأوسط كما عجز عن تلبية تطلعات شريحة نافذة في إسرائيل هي شريحة الرأسمالية والمرتبطة بالصناعة العسكرية في إسرائيل برفع الحظر الأمريكي عن صفقة طائرات للأكوادور، لقد بدأ في حينه أن تلك الصناعة وما يتطلبها من صناعات أخرى تواجه خطر الانهيار التام إذا قفل في وجهها التصدير وقد زادت تصريحات (كارتر) إثر زيارة (رابين) عن التسوية والفلسطينيين من أزمة (المعراخ) في الحكم(١٤).

إضافة لتعلق إسرائيل بالدعم الأمريكي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، فقد وقعت الدولتان اتفاقاً للمساعدة بشأن الدفاع المشترك عام ١٩٥٢م، وبناء على هذه الاتفاقية أكدت حكومة إسرائيل للولايات المتحدة بأن المعدات والأدوات والخدمات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة تستخدم فقط من أجل صيانة الأمن الداخلي وحاجات الدفاع الشرعي أو لمساعدتها في إطار إجراءات الأمن الجماعي والمقررة من جانب الأمم المتحدة وأنها تمتنع عن القيام بعدوان ضد أي دولة أخرى (١٥).

فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالنصيب الأكبر في نشاط (الهستدروت) الدولي ولا غرابة في ذلك فالولايات المتحدة هي المقر الرئيس للصهيونية العالمية وبها أكبر عدد من اليهود وتعتبر السند المادي والسياسي لإسرائيل (١٦)، فقد حرص (ديفيد بن جوريون) في سياسته العسكرية على الاعتماد على روابط صداقة سياسية تصبح الأداة الرئيسية للدفاع عن دولته(١٧).

وقد أدى هذا التعلق إلى العجز عن التحرك المستقل عن الإرادة الأمريكية في الوقت الذي دافع فيه (مناحيم بيجن) عن شعارات عدم الرضوخ للضغوط والإملاءات الأمريكية التي ظل (بيجن) يطلقها منذ بداية مسار التسوية وفي الوقت الذي عجزت فيه حكومة (رابين) عن التصدي للضغوط الأمريكية التي ظل (بيجن) يطلقها منذ بداية مسار التسوية في الوقت الذي عجزت فيه حكومة (رابين) عن التصدي للضغوط الأمريكية[١٨].

ثانياً: شروط (حزب الليكود) للسلام مع الدول العربية

أصر (حزب الليكود) على أن تكون اتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية كاملة ودائمة، واستعد لإجراء اتفاقيات سلام مؤقتة لوقف الحرب، كما وضع شروطاً عدة قبل توقيع أي اتفاق، أهمها[١٩]:

١. الاعتراف بأن أرض إسرائيل حق تاريخي لشعب إسرائيل.
٢. إخراج الجيوش الأجنبية كافة من أرض إسرائيل، مع دفع تعويضات الحرب.
٣. إعادة ما تمت مصادرته من اليهود خلال الحرب.
٤. وقف حالة الحرب وأي هجمات خلال فترة المفاوضات.
٥. عدم التهديد بالحرب أو الاستعداد لها.
٦. إلغاء الحظر الاقتصادي والحصار البري والبحري عن إسرائيل.

وأشار (حزب الليكود) أنه بدون الشرط الأول لن يتم التوصل إلى سلام، وإذا سعت الدول العربية للحرب، واستمرت في المقاطعة الاقتصادية والحصار البري والبحري، سيكون لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها[٢٠]، وقد دعا الحزب في برنامجه لانتخابات (الكنيست) الثامنة عام (١٩٧٣م) ، إلى السعي الدائم لتوقيع اتفاقيات سلام مع الدول العربية، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين دون تدخل خارجي، وأكد على أن الأمن شرط أساس لأي اتفاق سلام، ورأى أن معاهد السلام يجب أن تضمن السيادة الإسرائيلية على المناطق التي شكلت قاعدة للقوات العربية ضدها، خوفاً من تكرار هجماتها في المستقبل[٢١].

وصرح زعيم الحزب (مناحيم بيجن) في اجتماع المجلس القطري لـ (حركة حيروت) في دورته الحادية عشرة في (تل ابيت) بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤م، أن معاهدات السلام هي الطريق الوحيد لإنهاء الحرب، وفتح الحدود بين العرب وإسرائيل، وأن التسوية المرحلية تعني المزيد من الانسحاب والتنازل على مراحل[٢٢]، وتؤدي إلى تقريب قوات العدو من مراكز تجمعات المواطنين اليهود في إسرائيل، مما يشكل خطراً على حياتهم وعلى أمن الدولة، إضافة إلى أنها تثير خطر استئناف الحرب[٢٣]، وأضاف أنه يقبل التفاوض مع العرب دون أن يكون لهم شروط مسبقة، خاصة مطالبتهم بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية[٢٤].

واقترح (مناحيم بيجن) على حكومة إسرائيل عام (١٩٧٥م)، مشروعاً للسلام مع الدول العربية، ارتكز على الأسس التالية:

١- الاتفاق على عقد هدنة تامة بين اليهود والعرب لفترة أولى قوامها ٣ سنوات.

٢- تطبيق الهدنة على الجيوش النظامية بأسلحتها البرية والبحرية والجوية، وعلى كل تنظيم آخر يحمل السلاح.

٣- تبذل خلال السنوات الثلاث المذكورة جهود لإحلال السلام بين الشعبين، وذلك بتوقيع معاهدات سلام بين الدولة اليهودية وجاراتها العربية، تعين فيها إسرائيل حدودها.

٤- تبذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم، ولمسألة ممتلكات اللاجئين اليهود الذين تركوا البلاد العربية وهاجروا إلى إسرائيل.

٥- تعين كل حكومة شريكة في المفاوضات ممثليها المعتمدين.

٦- تجري المفاوضات بالتناوب في القدس وفي عواصم الدول العربية المجاورة، أو في مكان محايد، مثل: (جنيف، لوزان، سان ريمو).

٧- يحق لكل طرف التقدم بما يشاء من الاقتراحات إلى طاولة المناقشات، على أساس الاعتراف المتبادل باستقلال الدول المتفاوضة وسيادتها.

٨- تبلغ حكومة إسرائيل تلك الاقتراحات برسالة رسمية إلى الدول المجاورة لها، وتحاط علماً بها وبمضمونها جميع الدول التي تقيم إسرائيل معها علاقات دبلوماسية، بواسطة نشرها على الملأ[٢٥].

وفي انتخابات (الكنيست) التاسعة عام (١٩٧٧م)، لم يجر (حزب الليكود) أي تغيير في مواقفه السياسية في إطار السلام مع الدول العربية، وأكد على ضرورة أن تتم مفاوضات السلام المباشرة بين إسرائيل والدول المجاورة دون تدخل خارجي، ورفض أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في أية مفاوضات من أجل السلام في الشرق الأوسط، وحذر من خطورة أن تؤدي المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية، كما رفض مبدأ الأرض مقابل السلام[٢٦].

وأضاف (مناحيم بيجن) في خطابه أمام (الكنيست) بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو(١٩٧٧م)، أن أية معاهدة للسلام يجب أن تتضمن إلى جانب إنهاء حالة الحرب، ورسم الحدود، وتبادل السفراء، كذلك إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية طبيعية بين جميع دول الشرق الأوسط، وأكد على وجوب الاشتراك في مؤتمر جنيف على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨، كذلك الاستعداد لتنازلات إقليمية في سيناء والجولان مقابل اتفاقيات سلام نهائية[٢٧].

وأكد (حزب الليكود) في برنامجه لانتخابات (الكنيست) العاشرة عام ١٩٨١م على: أن حكومة (الليكود) ستعمل بكل طاقتها لمنع حدوث حرب جديدة، ليؤكد عكس ما ذكرته حكومة (المعراخ) في برنامجها الانتخابي عام (١٩٧٧م)، وأن (الليكود) إذا قام بتشكيل حكومة ستندلع حرب على الفور، والواقع أثبت أنها دعاية خاطئة، فالحكومة برئاسة (الليكود) منعت الحرب وتوصلت إلى توقيع اتفاقية سلام مع كبرى جاراتها[٢٨].

ثالثاً: الموقف من جامعة الدول العربية

١. المشروع العربي للسلام قمة فاس ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢م

قدم العرب في قمة فاس لجامعة الدول العربية مشروعًا للسلام في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م، وخلال البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الذي عقد في المغرب تم طرح

مشروع الملك فهد في مشروع قمة فاس:

١- أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام (١٩٦٧م)، بما فيها القدس العربية.
٢- أن تزيل إسرائيل المستوطنات من أراضي عام (١٩٦٧م)، وضمان حرية العبادة للأديان.
٣- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وممارسة حقوقه، بقيادة) منظمة التحرير الفلسطينية)، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
٤- أن يضمن مجلس الأمن الدولي، قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وينفذ المبادئ سابقة الذكر [٢٩].

جاء الرد الإسرائيلي على مشروع قمة فاس متمثلًا بحكومة (الليكود) رافضًا للمبادرة العربية، خاصة فيما يتعلق بتأكيد بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره، وممارسته لحقوقه الوطنية بقيادة (منظمة التحرير الفلسطينية) [٣٠].

واعتبرت حكومة (مناحيم بيجن) أن مشروع فاس يهدف إلى تدمير إسرائيل على مراحل، أما بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية فقد رأى أن إسرائيل لا تنظر بجدية إلى المشروع العربي، واعتبرته أسوأ من مشروع الأمير (فهـد) الذي دعا فيه لقيام دولة فلسطينية، فالدولة الفلسطينية تهدد أمن دولة إسرائيل، وختمت الخارجية الإسرائيلية بيانها: (أن إسرائيل ترفض هذا المشروع رفضًا قاطعًا وترى أنه من الأفضل أن تجري الدول العربية مفاوضات مع إسرائيل للتوصل إلى سلام، وقد أدان وزير الخارجية الإسرائيلي في بيان له قمة فاس، واصفًا إياه بأنه بمثابة إعلان حرب قائلًا: (إن الخطة العربية الجديدة لا تتضمن شيئًا عن السلام سواء في مادتها أو شكلها).

٢. مبادرة السلام العربية

عقد مؤتمر القمة العربية الرابع عشر بشكل غير عادي في بيروت في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٢م، ونتيجة للحصار الإسرائيلي لم يحضر الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) هذا المؤتمر، و قد ناقش تجمع القادة العرب بشكل أساسي خطة سلام طرحها

ولي العهد السعودي الملك عبدالله و ذلك لإنهاء القتال المستمر بين إسرائيل والفلسطينيين و كان هدف القمة العربية الدبلوماسي الأوسع هو إظهار أن العالم العربي يريد السلام وأيضا لممارسة الضغط على الإسرائيليين.

وأقر مؤتمر القمة العربية مبادرة السلام العربية، وقد تلا هذا البيان (عمرو موسى) أمين عام جامعة الدول العربية، حيث أكد على ما تم إقراره في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في حزيران/ يونيو (١٩٩٦م)، بأن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي للعرب، وذلك مقابل التزام إسرائيل الكامل بالسلام.

وقد اتضح الموقف الإسرائيلي من مبادرة السلام العربية في اليوم التالي مباشرة من إعلانها، ففي ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢م قامت القوات الإسرائيلية مدعومة بالدبابات، باجتياح مدينة رام الله، ومحاصرة الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات)، وأعلن (أرئيل شارون) أن هذه العملية تستهدف عزل الرئيس الفلسطيني كونه عدوًا لإسرائيل، وقد أتى هذا الاجتياح بعد مناقشات مطولة أجرتها الحكومة الإسرائيلية بزعامة (شارون)، وبررت هذه العملية باعتبارها ردًا على العملية الاستشهادية التي وقعت في مدينة نتانيا في ٢٧ من الشهر نفسه، ويبدو أن الرد الإسرائيلي كان ممنهجًا ومبيتًا من قبل، فطالما تحين (شارون) مثل هذه الفرصة للقيام بعمل عسكري واسع ضد السلطة الفلسطينية، ورئيسها (ياسر عرفات)، ويلاحظ أيضًا بأن (شارون) وحكومته لم يأبهوا بالمبادرة العربية للسلام، وعلى إثر ذلك دخلت المنطقة في منعطف حاد وخطير فيما يتعلق بعملية السلام مازالت تداعياته حتى الأن[٣١].

إن موقف (حزب الليكود) بصورة عامة من المبادرة السعودية، والتي تبنتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت بات واضحًا بالرفض، وهذا الرفض يأتي تجسيدًا لمنع أي فرصة لقيام دولة فلسطينية

رابعاً: الموقف من اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م

مهدت اتفاقية فك الارتباط الثانية عام (١٩٧٥م)، إلى زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات للقدس بتشجيع من الولايات المتحدة، وتم توقيع معاهدة سلام بين الطرفين [٣٢]، نصت على: (انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، ، كذلك يوافق

الطرفان على التفاوض بحسن نية لتوقيع معاهدة سلام بينهما في ثلاثة شهور من تاريخ التوقيع، كما أن كافة المبادئ التي جاءت في قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) تكون الأساس في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل، وتم توقيع المعاهدة في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩م، وقد وافق الطرفان على ما يأتي[٣٣]:

١- الممارسة التامة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

٢- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

٣- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون للأغراض المدنية من قبل كل الدول.

٤- حق المرور للسفن الإسرائيلية في قناة السويس، وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات دولية.

٥- إنشاء طريق بين سيناء والأردن مع كفالة المرور من الطرفين وسلامته.

وقام (مناحيم بيجن) بطرح معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على (الكنيست) في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٩م، فأقرتها بأكثرية (٩٥ صوتاً) مقابل (١٨ صوت) وامتناع (صوتين) عن التصويت وتغيب (ثلاث أصوات) [٣٤]، وكانت نسبة المعارضة للمعاهدة في كتلة (الليكود) كبيرة، واعتبر الموقف داخل (حزب الليكود) وكتلته البرلمانية من معاهدة السلام، امتداداً لموقفها من مشروع الحكم الذاتي.

وقد عكست المعاهدة انسحابات وانشقاقات داخل (حزب الليكود)، وعقدت الأحزاب التي تشكل منها جلسات خاصة قبل التصويت على المعاهدة في (الكنيست)، لمناقشة اتخاذ قرار بشأنها، وعلى إثرها أقرت اللجنة المركزية لـ (حركة حيروت) في جلستها التي عقدت في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٩، المعاهدة بأغلبية كبيرة، وأعرب مركز الحركة عن تأييده التام لسياسة الحكومة السلمية في أرض إسرائيل [٣٥].

وقد تغيب عن الجلسة وزراء (حيروت) باستثناء الوزير (ديفيد ليفي)، الذي افتتح المناقشة بالقول: (كان البديل لاتفاقية السلام مواجهة مع الولايات المتحدة، وعزلة في

العالم، وتهديداً بحرب فورية)، أما معارضو المعاهدة فعبر عن رأيهم عضو الكنيست (يوسف روم)، الذي اعتبر أن المعاهدة لا تبشر بالسلام المتوقع، ووصفها (موشيه أرنس) بالمؤلمة والصعبة، لأن (مناحيم بيجن) بموجبها تنازل كثيراً حسب رأيه، وستؤدي لطرد المستوطنين من سيناء، وأضاف أن المنطقة الموجودة تحت سيطرة إسرائيل في سيناء ستتقلص تدريجياً، مما يؤدي إلى إضعاف الدولة من الناحية الاستراتيجية[٣٦].

بينما أيد (أرئيل شارون) و(عيزرا وايزمن) المعاهدة، وأشار (وايزمن) إلى أن الشعب المصري يريد السلام، وأن الجيش الإسرائيلي يقف متأهباً دائماً بالنسبة للأخطار التي قد تنجم عن عدم احترام مصر للاتفاقية[٣٧].

وقد حدثت انسحابات فردية من (حركة حيروت) وكتلة (الليكود) في (الكنيست) في أعقاب التوقيع على المعاهدة، حيث انسحبت عضو (الكنيست) (جيؤلا كوهين)، ثم تلاها عضو (الكنيست) (يتسحاق يتسحاقي)، وفي (حزب الأحرار) دعت اللجنة المركزية نوابها في (الكنيست)، في الجلسة التي عقدها في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٩م، إلى التصويت مع معاهدة السلام، والوقوف إلى جانب الحكومة في جهودها لتطبيقها قولاً وعملاً، واتخذ القرار بأغلبية (٤٠ صوتاً) ضد (١٣صوتاً)، وذكر (سيمحا أيرليخ) زعيم الحزب أن لدى الحكومة أدلة على أن (السادات) لا يريد الحرب، كما وضح: أن السلام يتطلب تضحيات، وأن السلام مع مصر لا يقلل الأخطار الملموسة على حدودنا الأخرى، وهذه تتطلب موارد ضخمة ليس بمقدور إسرائيل تعبئتها بنفسها"، وصرح رئيس كتلة (الليكود) وعضو الكنيست (أبراهام شرير)، أن موقف الحكومة القوي في المحادثات مكن من توقيع الاتفاقية، ودعا إلى عدم الخوف من السلام، لأن مخاطر الحرب أكبر بكثير من مخاطر السلام[٣٨].

وقررت (حركة لعام) في الجلسة التي عقدتها في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٩م، الامتناع عن إعطاء أي توجيهات لنواب (الكنيست) بشأن كيفية التصويت على معاهدة السلام مع مصر، وفي بداية الجلسة اقترح (هيروفيتش) التصويت ضد الاتفاقية، فلاقى اقتراحه معارضة عضو (الكنيست) (زلمان شوفال)، الذي اقترح تأييد المعاهدة، لأنه

إذا صوتت كتلة (لعام) ضدها بناءً على قرار ملزم، وانسحبت من الائتلاف، فإنها ستخرج إلى الأبد من مركز الصدارة في الخريطة السياسية [٣٩].

وقد أدى اختلاف الآراء في كتلة (لعام) حول التصويت على المعاهدة، إلى انقسامها إلى كتلتين في ٢ نيسان/ ابريل ١٩٧٩م، تضم كل واحدة منهما أربعة أعضاء كنيست، **الأولى** هي كتلة (هيروفيتش)، **والثانية** كتلة (أليعيزر شوستاك) التي قرر ثلاثة من أعضائها التصويت إلى جانب الاتفاقية، وأصر العضو الرابع على التصويت ضدها [٤٠].

كما أعلن عضو (الكنيست) (موشيه يتسحاق شامير) في جناح (هيروفيتش) انسحابه من كتلة (الليكود) ومن الائتلاف، وأعل أنه سينشئ حزباً جديداً يوحد معارضي معاهدة السلام، بينما أصر عضو (الكنيست) (هيروفيتش) على البقاء في كتلة (الليكود)، لمواصلة النضال من أجل الموضوعات المطروحة، وفي بداية عام ١٩٨٠م، انسحب بـ (كتلة رافي) من (الليكود) ومن الائتلاف نهائياً [٤١]، كذلك استقال (تسفي شيلواح) أحد زعماء الحركة، ونادى بضمان سيادة إسرائيل على سيناء؛ باعتبارها جزءً من أرض إسرائيل التاريخية [٤٢].

وأصدرت (حركة أرض إسرائيل الكاملة) بياناً تضمن موقفها من معاهدة السلام عام ١٩٧٩م، اتهمت فيه (مناحيم بيجن) بالخداع والخيانة، وأنه باع أرض إسرائيل من أجل أن يدخل اسمه في التاريخ، ورأت أن المعاهدة لم تأتِ بالسلام، بل قادت إلى تصفية إسرائيل، وإلى خطر حرب قريبة، كما أنه تنازل تحت الضغط الأمريكي عن معظم مكاسب حرب الأيام الستة عام (١٩٦٧م) ، عن سيناء بأكملها ومعها ثروات أمنية واقتصادية حيوية، بما في ذلك إمكان الدفاع عن حرية الملاحة في البحر الأحمر، وسيأتي بعد التنازل عن سيناء دور قطاع غزة ويهودا والسامرة والجولان والقدس، وستطلب الدول العربية عودة إسرائيل إلى حدود التقسيم في عام ١٩٤٧م[٤٣].

وقررت إدارة (كتلة أحدوت) في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٩م، أن يصوت ممثلها في (الكنيست) (هيلل زايدل) إلى جانب معاهدة السلام، وقال (زايدل) أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تشكل النواة الأساسية للسلام بين إسرائيل وبقية جاراتها في

المنطقة كلها [٤٤].

وقد رد (مناحيم بيجن) على المعارضة بتصريحه أن السلام يحتاج لتضحيات، وأن معاهدة السلام مع مصر إنجاز مهم، لأنها أكبر قوة عسكرية عربية، وبالتالي الحصول على حدود آمنة، كما أن المعاهدة ستنهي المقاطعة الاقتصادية، وتحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي للدولة [٤٥]، وأكد أنه يوجد مناطق منزوعة السلاح دون وجود أي جندي، ومناطق تخفض فيها الأسلحة، كذلك تضمن المعاهدة لإسرائيل حرية الملاحة في مضائق التيران وقناة السويس [٤٦].

وعليه فقد انتهى مؤتمر كامب ديفيد في ١٩٧٩/٩/١٨ بالتوقيع على وثيقتين:

الأولى: بشأن إطار للسلام في الشرق الأوسط.

والثانية: بشأن إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل [٤٧].

لذلك فإن مشروع (مناحيم بيجن) للتسوية والذي جاء تحت إطار كامب ديفيد جعل (بيجن) في حالة تردد بين الاستمرار في الإخلاص لتراث (جابوتنسكي) الزعيم الروحي لـ (حيروت) والأيدلوجية التي أصبحت قديمة وغير عملية وبين الواقعية التي تفرضها عليه مسؤولية القيادة فقد كانت أيدلوجية (حيروت) تقوم أساساً على فكرة بناء الدولة اليهودية الصرفة على أرض إسرائيل الكاملة، ورفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض إسرائيل المحررة بصورة قانونية لذا وبعد عام من انتخابات عام (١٩٧٧م) ، سادت آراء تقول أن (مناحيم بيجن) وحكومته سيتخليان عن فلسفتهما القومية وعن فكرة أرض إسرائيل الكاملة بعد وصولهما إلى الحكم.

ومن العرض السابق يتضح ما يأتي:

- بأن موقف بعض أعضاء (حزب الليكود) تميز بالرفض القاطع لأية تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، تعتمد على تنازلات إقليمية من جانب إسرائيل، وطالبت بضرورة الاستيطان اليهودي في مختلف مناطق أرض إسرائيل، بما في ذلك المناطق التي احتلت في حرب حزيران يونيو (١٩٦٧م).
- حدوث انشقاق داخل (الحزب الحر)، بسبب تغيير مواقف (تمير) المتصلبة، ومطالبته بالاعتدال حول مستقبل الضفة الغربية والتسويات السلمية مع الدول

العربية.

- تراجع (مناحيم بيجن) في اتفاقية السلام مع مصر عن مبادئ (حزب الليكود)، فقد ناقض نفسه حيث إنه واجه أموراً كان في السابق كحزب معارض يرفض مجرد النظر إليها، فقد تخلى عن سيناء مقابل الاحتفاظ ببقية الأراضي المحتلة، تحقيقاً للمقولة وحدة أرض إسرائيل التاريخية.

خامساً: الموقف من المبادرة العربية للسلام

في ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٢م، عقد مؤتمر القمة العربية الرابع عشر بشكل غير عادي في بيروت، نتيجة للحصار الإسرائيلي لم يحضر الرئيس (عرفات) هذا المؤتمر، وقد أقر المؤتمر مبادرة السلام العربية، وتلا البيان (عمرو موسى) أمين عام جامعة الدول العربية، حيث أكد على ما تم إقراره في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في حزيران/ يونيو (١٩٩٦م)، بأن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي للعرب، وذلك مقابل التزام إسرائيل الكامل بالسلام.

وطرح ولي العهد السعودي آنذاك الأمير (عبد الله بن عبد العزيز) مبادرته للسلام، ودعا إسرائيل لقبولها، ونصت المبادرة على أن تقوم إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام (١٩٦٧م)، وتنفيذ قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام، ودعا إسرائيل للقبول بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية، وفي المقابل أن تقوم الدول العربية بإقامة علاقات مع إسرائيل، وذلك في إطار التعايش السلمي.

وطالبها أيضاً بالتالي:

يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم، معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي.

كما يطالبها القيام بما يلي:

١- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو (١٩٦٧م)، والأراضي التي مازالت محتلة

في جنوب لبنان.

٢- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤).

وعندئذ تقوم الدول العربية بما يلي (المبادرة):

١- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل، مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

٢- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

٣- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٤- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

٥- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٦- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كاف المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والدول الإسلامية، والاتحاد الأوروبي (٤٨).

من خلال تتبع بنود المبادرة العربية، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالتحديد فيما يخص موضوع الدولة الفلسطينية، فإن المبادرة تعرضت لبندين غاية في الأهمية هما: دعوة إسرائيل لقبول قيام الدولة الفلسطينية على حدود (١٩٦٧م)، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، متفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤)، وقد ساند الموقف العربي

المبادرة السعودية، وتبناها كمبادرة عربية للسلام.
وتكمن أهمية المبادر السعودية في أنها تسعى لحل جذري للقضية بقيام دولة فلسطينية، وتوفير الحل لمسألة باتت تؤرق العالم العربي عامة، والفلسطينيين خاصة، وهي قضية اللاجئين التي قد تكون العثرة التي تستند إليها الحكومة الإسرائيلية في أي حل نهائي، ويلاحظ هنا أن المبادرة السعودية جعلت الباب مواراباً في تقديم حل لقضية اللاجئين، فذكرت المبادرة إيجاد حل عاجل لقضية اللاجئين متفق عليه، وهذا يعني أنه قد تشترك الدول العربية والأمم المتحدة في إيجاد هذا الحل، ويعتبر أيضاً إعفاءً لإسرائيل من التزامها بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (١٩٤).

موقف الليكود من المبادرة:

اتضح الموقف الإسرائيلي من مبادرة السلام العربية في اليوم التالي مباشرة من إعلانها، ففي ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢م، قامت القوات الإسرائيلية مدعومة بالدبابات، باجتياح مدينة رام الله ومحاصرة الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات)، وأعلن (أرئيل شارون) أن هذه العملية تستهدف عزل الرئيس الفلسطيني، كونه عدواً لإسرائيل، وقد أتى هذا الاجتياح بعد مناقشات مطولة أجرتها الحكومة الإسرائيلية بزعامة (شارون)، وبررت هذه العملية باعتبارها رداً على العملية الاستشهادية التي وقعت في مدينة نتانيا في ٢٧ من الشهر نفسه، ويبدو أن الرد الإسرائيلي كان ممنهجاً من قبل، فطالما تحيّن (شارون) مثل هذه الفرصة للقيام بعمل عسكري واسع ضد السلطة الفلسطينية ورئيسها (عرفات)، ويلاحظ أيضاً أن (شارون) وحكومته لم يأبهوا بالمبادرة العربية للسلام، وعلى إثر رفض المبادرة دخلت المنطقة في منعطف حاد وخطير فيما يتعلق بعملية السلام، مازالت تداعياته حتى الآن[٤٩].

فمن الواضح أن المبادرة العربية التي قدمتها السعودية، وأجمع عيها العربي، باتت تضع إسرائيل في الزاوية، بعد أن ألقت المبادر العربية الكرة في الملعب الإسرائيلي، واعتبرت الدول الغربية أن المبادرة العربية إيجابية، وأولت لها اهتماماً كبيراً، كونها تدعو لإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين، وبالتالي توجد هناك إمكانية للتعويض لهم، وبالرغم من ذلك رفضها (حزب الليكود) الإسرائيلي، فقبول هذه المبادرة من

طرفه يعتبر بمثابة إعطاء هدية لـ (بنيامين نتنياهو) الذي طالما انتظر فرصة للهجوم على الحزب.

ومما زاد من موقف (الليكود) وزعيمه تعنتاً، التناغم الأمريكي مع سياسة (أرئيل شارون)، فقد اعترف (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي أن الإدارة الأمريكية أعطت اهتماماً عادياً للمبادرة العربية فقط.

ومن المهم ذكره أن (أرئيل شارون) كان حذراً في حديثه عن المبادرة العربية؛ واعتبر أن المبادر فيها نقاط إيجابية، حيث أدرك أن رفض المبادرة العربية جملة وتفصيلاً، وبالأخص إذا ما تبنتها الإدارة الأمريكية، سوف يحرج إسرائيل، فدعا (شارون) الأمير السعودي لزيارة إسرائيل كما فعل الرئيس المصري (محمد أنور السادات) لإظهار العرب بأنهم ليسوا جادين بموقفهم في المبادرة العربية.

وعلى صعيد آخر فقد اعتبر بعض الإسرائيليين أن المبادرة السعودية حل مثالي للتسوية مع الفلسطينيين، فاعتبروها فرصة ذهبية للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وقد وصف بعض المحللين الإسرائيليين هذه المبادرة بمثابة جرس الهاتف الذي تنتظره إسرائيل منذ أكثر من ثلاثين عاماً من الدول العربية، وأن إسرائيل في هذا التوقيت تتهرب من الاقتراح العربي، مبدين أسفهم على تهرب اليمين الإسرائيلي الذي يقوده (حزب الليكود) [٥٠].

ويرى الباحث أن أرئيل شارون قد أخطأ في عدم قبول المبادرة السعودية كونها تأتي على حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، وتعفي إسرائيل من الكثير من القضايا التي ستواجهها مستقبلاً، حيث يوجد العديد من الدلالات التي تشير إلى الموقف (الليكودي) بزعامة (أرئيل شارون) الرافض للمبادرة العربية، التي دعت لقيام دولة فلسطينية، فأعلن عن رفضه لقرارات لجنة المتابعة العربية، التي صدرت في العاصمة الأردنية عمان، والتي دعت إلى مواصلة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ورجوع الطرفين إلى المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها قبل انتخاب (شارون) رئيساً للوزراء (مفاوضات طابا) التي اعتبرها (شارون) غير ملزمة له[٥١].

وأن الحرب الشاملة التي يشنها (أرئيل شارون) على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، قد قوضت عملية السلام، وتنفيذاً لوعود (شارون) بالقضاء على الانتفاضة الفلسطينية في مئة يوم، تعهدت حكومته بتقديم تسوية حسب الرؤية الإسرائيلية [٥٢].

فالمفهوم الإسرائيلي للسلام عند قادة إسرائيل العسكريين، وخاصة صقور (حزب الليكود)، يقوم على أساس السلام القائم على أساس العنف، وفرض حلول إسرائيلية على المهزوم.

من ناحية أخرى، فقد دعا الكاتب الإسرائيلي في صحيفة هارتس الإسرائيلية (عكيفا الدار)، إلى النظر بإيجابية إلى المبادرة السعودية والتعاطي معها، ومن جانب آخر أوضح موقف (شارون) منها، مرجعاً ذلك إلى عدة مواقف سلبية سابقة اتخذها تجاه العملية السلمية، حيث قال: (أرئيل شارون لم يصوت في الحكومة مع اتفاق سلام، بما في ذلك السلام مع مصر، وامتنع عن التصويت في الكنيست على اتفاق السلام مع الأردن، فلماذا ستحظى الخطة السعودية منه بمعاملة أكثر احتراماً) [٥٣].

أما بقية الأصوات في إسرائيل، فقد دعته إلى النظر بإيجابية للمبادرة السعودية، وصياغة بيان مناسب للرد عليها، وليس الرد بحصار الرئيس الفلسطيني، واحتلال المدن الفلسطينية، وإدارة الحكومة ظهرها للعالم وللمبادرة السعودية.

أما (بنيامين نتنياهو) فقد عارض المبادرة السعودية قائلاً: (يدور الحديث عن خطة من شأنها أن تنقلنا إلى حدود (١٩٦٧م)، الخطة (المبادرة) حسب حديث نتنياهو تساعد (عرفات) في القضاء على دولة إسرائيل، من الأفضل أن يساعد السعوديون بأموالهم في إعمار مخيمات اللاجئين التي يسكنون فيها) [٥٤].

إن موقف (حزب الليكود) -بصورة عامة –من المبادرة السعودية، التي تبنتها الدول العربية في
قمة بيروت، بات واضحاً بالرفض، وهذا الرفض يأتي تجسيداً لمنع أية فرصة لقيام دولة فلسطينية.

الخلاصة:

يتضح من خلال العرض السابق للدراسة بأن (حزب الليكود) الإسرائيلي سلك طريق الصد والرفض المطلق للمبادرات والمشاريع المتعلقة بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي- الإسرائيلي.

وعلى الجانب الآخر فإن حكومة (حزب الليكود) تقوم بالتملص من أية محاولات لصنع السلام مع الفلسطينيين خاصة، عن طرق الهروب للأمام باتجاه الانتخابات المبكرة التي يقوم بها الحزب باستمرار.

المراجع:

١- كولن شيندلر: **إسرائيل الليكود والحلم الصهيوني**، (ترجمة محمد نجار)، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص١٣٦.

٢- نظام محمود بركات: **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٦.

٣- محمد عبد الرحمن: **الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩٦)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م، ص٩.

٤- هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٨١، ص١٦٩.

٥ - مروان درويش: **الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة الدراسات الإسرائيلية، ط١، نابلس - فلسطين، ١٩٩٦، ص٢٤.

٦- محمد عبد الرحمن: **الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩٦)، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص٩.

٧- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية في الفترة ١٩٧٧-١٩٩٣م**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٢م، ص٨٥.

٨- صبري جريس: **الليكود تغيير في الشكل وثبات في المضمون**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٤٢-٢٤٣)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤، ص٧٧.

٩- محمد حسنين هيكل: **المعلوم والمكتوم في دور الملك الحسن وسياساته**، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٨٣-١٨٤.
١٠ - هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.
١١- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.
١٢ - هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص٨٤.
١٣- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.
١٤- محمد نصر مهنا؛ وآخرون: **الحكم والإدارة في إسرائيل**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٨٩.
١٥- حميدي طاهري: **اليهود ودولتهم**، مكتبة الآداب، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص٣١٧.
١٦- المرجع السابق، ص١٨٣.
١٧- **العسكرية الصهيونية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦٥.
١٨- محمد نصر مهنا؛ وآخرون: **الحكم والإدارة في إسرائيل**، مرجع سبق ذكره، ص١٩٧.
١٩- درور بار يوسف: **السياسات الخارجية لمناحيم بيجن**، (ترجمة معين محمود)، دار المسيرة، عمان- الأردن، ط١، ١٩٧٧م، ص٤٣-٤٥.
20- Likud-platform, http://www.knesset.gov.il/elections/knesset 15/elikud-

٢١- يونس السيد: **الليكود تنظيماً وممارسة**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٠٨)، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠م، ص٤٩.
٢٢- محمد نصر مهنا وآخرون: **الحكم والإدارة في إسرائيل**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص٢٠٢-٢٠٣.
٢٣- تقرير عن: **المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣)، ١٩٧٥، ص٩١.
٢٤- **وثيقة انتخابات الكنيست الثامنة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤م، العدد (١)، ص٢٩-٤٠.
٢٥- تقرير عن: **المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣)، ١٩٧٥، ص٩٠.

٢٦- جواد الحمد: **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مجلة دراسة شرق أوسطية، العدد (١٧)، بيروت، ١٩٧٩م ص١٦٩.
27-**Basic guidelines of the government**, 20 June 1977. Israel ministry of foreign affairs.
٢٨- وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام ١٩٨١م، ص٣.
٢٩- منير الهور؛ وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧م**، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٨٣م، ص٢١١-٢١٣.
٣٠- نرمين يوسف غوانمة: **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية** في الفترة ١٩٧٧-١٩٩٣م، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٢م، ص٢٧٣.
٣١- أسامة حرب: **لحظات حاسمة في عملية السلام**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ص٦–٧.
٣٢- درور بار يوسف: **السياسات الخارجية لمناحيم بيجن**، (ترجمة معين محمود)، دار المسيرة، ط١، ١٩٧٧م، ، ص٩-٤٨.
وأمير جولدشتاين: **حركة حيروت والشرقيون - من الشراكة السياسية**، (ترجمة سعيد عياش)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله – فلسطين، ٢٠٠٥، ص٨٦.
٣٣- الوثيقة الثانية، **إطار إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد ١٩٧٨/٩/١٧م)**، اتفاق كامب ديفيد وإخطاره، عرض وثائقي، ص١٠.
٣٤- عبد الوهاب وهب: **انسحاب حزب الليكود من الائتلاف الحكومي**، مجلة دراسات فلسطينية، العدد (٥)، بيروت، ص٣٢٩.
٣٥- المرجع السابق، ص٣٣٠.
٣٦- هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ١٩٨١م، ص٢١.
٣٧- وثيقة محاضر الكنيست، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٧.
٣٨- **وثيقة مشروع مناحيم بيجن للسلام**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤)، ١٩٧٨، ص٣٤.
٣٩- عبدالحفيظ محارب: **الموقف من التسوية بين الليكود والمعراخ العمالي**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٨١)، ١٩٧٨م، ص٨١.
٤٠- فوزي تيم: **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل**، دار زهران للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٨٠. .
٤١- عبد الوهاب وهب: **انسحاب حزب الليكود من الائتلاف الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٠.

٤٢- حنة شاهين: **مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية**، مجلة شئون فلسطينية، العدد (٨١-٨٢)، ١٩٧٨، ص٥٢.
٤٣- عبد الوهاب وهب: **انسحاب حزب الليكود من الائتلاف الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٠.
٤٤- المرجع السابق، ص٣٣١.
٤٥- جدعون ساعر: **شخصيات وقادة أقوال رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن**، (ترجمة معين محمود)، دار المسيرة، ط١، ١٩٧٧، ص١٣.
٤٦- روجيه جارودي: **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، (ترجمة محمد هشام)، دار الغد العربي للنشر والدعاية والإعلان، ١٩٩٦، ص٢٨٧-٢٨٨.
٤٧- هاني عبد الله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مرجع سبق ذكره، ص٦٥.
48-Arab peace initiative (March 28, 2002) Jerusalem Post Journal..
٤٩- أسامة حرب: **لحظات حاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص٣٥-٤٠.
٥٠- عبد الله الحوراني: **المبادرة لا تعكس أفكاراً سعودية خالصة**، مجلة تقرير القدس، العدد (٢٩)، ٢٠٠٢، ص٦٩-٧٢.
٥١- عبد الله الأشغل، **حقائق أغفلتها القمة العربية**، مجلة تقرير القدس، العدد (٢٨)، ٢٠٠١، ص٥-٨.
٥٢- عماد جاد: **المبادرة السعودية**، مجلة تقرير القدس، العدد (٢٩)، ٢٠٠٢، ص٥٨-٦٨.
٥٣- عيسى أبو زهيرة: **كيف نظرت إسرائيل إلى المبادرة السعودية**، مجلة رؤية، العدد (١٩)، ٢٠٠٢، ص١٨٣-١٩١.
٥٤- مصطفى السعافين: **اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي**، مجلة رؤية، العدد (١٨)، ٢٠٠٢، ص١٨٥-١٩٣.